مدخل
إلى القانون الدستوري

محمد الرضواني

الطبعة السابعة
2023

26 <<سلسلة بدائل قانونية وسياسية>>

الفهرس

مقدمة 5

فصل تمهيدي: تطور القانون الدستوري وإشكالياته 7

المبحث الأول: مفهوم القانون الدستوري 7

المطلب الأول: المعيار اللغوي 7

المطلب الثاني: المعيار الشكلي 8

المطلب الثالث: المعيار الموضوعي 10

الفقرة الأولى: التعريف الكلاسيكي 10

الفقرة الثانية: التعريف المادي الحديث 11

المبحث الثاني: نشأة القانون الدستوري وتطوره 12

المطلب الأول: التصور القانوني لموضوع القانون الدستوري 12

المطلب الثاني: التصور الحديث لموضوع القانون الدستوري 14

المبحث الثالث: إشكالية المنهج في القانون الدستوري 15

المطلب الأول: المناهج التقليدية في حقل القانون الدستوري 16

الفقرة الأولى: منهج شرح المتون 16

الفقرة الثانية: المنهج الوضعي 16

المطلب الثاني: المناهج الحديثة في حقل القانون الدستوري 17

الفقرة الأولى: المنهج المقارن 17

الفقرة الثانية: المنهج التاريخي 18

الفقرة الثالثة: منهج التحليل الوظيفي 18

الفقرة الرابعة : النسقية 20

الفصل الأول:الدولة 23

المبحث الأول: مفهوم الدولة 23

المطلب الأول: تعريف الدولة 23

المطلب الثاني: أصل الدولة: نظريات حول نشأة الدولة 25

الفقرة الأولى: النظريات الدينية..... 25
الفقرة الثانية: نظرية القوة 27
الفقرة الثالثة: نظرية التطور الطبيعي..... 27
الفقرة الرابعة: نظرية العقد الاجتماعي 28
الفقرة الخامسة: نظرية إميل دوركايم: تقسيم العمل ونشأة الدولة..... 31
الفقرة السادسة: النظرية الماركسية..... 31
الفقرة السابعة: النظرية النازية..... 32
الفقرة الثامنة: نظرية التطور التاريخي..... 33
المبحث الثاني: مقومات وجود الدولة..... 33
المطلب الأول: المقومات السوسيولوجية..... 33
الفقرة الأولى: الإقليم 34
الفقرة الثانية: الشعـــب 35
الفقرة الثالثة: السلطة السياسية الحاكمة 36
المطلب الثاني: العناصر القانونية للدولة 36
الفقرة الأولى: السيادة..... 36
الفقرة الثانية: الشخصية القانونية 40

الفصل الثاني: أشكال الدولة.....45
المبحث الأول: الدولة البسيطة 45
المطلب الأول: نظام المركزية..... 45
الفقرة الأولى: التركيز الإداري 46
الفقرة الثانية: اللاتركيز 46
المطلب الثاني: نظام اللامركزية الإدارية 47
المطلب الثالث: الجهوية 47
المبحث الثاني: الدولة المركبة..... 49
المطلب الأول: الأشكال التقليدية للدولة المركبة..... 49
الفقرة الأولى: الاتحاد الشخصي 49
الفقرة الثانية: الاتحاد الفعلي..... 51
المطلب الثاني: الأشكال الحديثة للدولة المركبة 52

الفقرة الأولى: الاتحاد الكونفدرالي 52
الفقرة الثانية: الدولة الفيدرالية 53

الفصل الثالث: الدستور.....59
المبحث الأول: مفهوم الدستور 59
المطلب الأولى: المفهومان السياسي والقانوني للدستور 59
الفقرة الأولى: المفهوم السياسي..... 59
الفقرة الثانية: المفهوم القانوني 59
المطلب الثاني:المفهومان الشكلي والمادي للدستور 60
الفقرة الأولى: المفهوم الشكلي 60
الفقرة الثانية: المفهوم المادي 61
المطلب الثالث: الدستور الاجتماعي والدستور السياسي 62
المطلب الرابع: الدستور والدستورانية 62
المبحث الثاني: أنواع الدساتير 63
المطلب الأول: معيار مصدر الدستور 63
الفقرة الأولى: الدستور العرفي 63
الفقرة الثانية: الدستور المكتوب 64
المطلب الثاني: معيار مسطرة التعديل..... 65
الفقرة الأولى: الدستور المرن 66
الفقرة الثانية: الدستور الجامد 66
المطلب الثالث: المعيار الوصفي 67
الفقرة الأولى: الدستور الموجز 67
الفقرة الثانية: الدستور المفصل 68
المطلب الرابع: معيار المضمون..... 69
الفقرة الأولى: الدستور البرنامج 69
الفقرة الثانية: الدستور القانون 69
المطلب الخامس: معيار شكل الدولة 70
الفقرة الأولى: الدستور الفيدرالي 70
الفقرة الثانية: الدستور المركزي 70

المبحث الثالث: الموجات الدستورية 70
المطلب الأول: الموجة الليبرالية الأولى: دساتير التأسيس 70
المطلب الثاني: الموجة الثانية: دساتير ما بعد الحرب العالمية الأولى..... 71
المطلب الثالث: الموجة الثالثة: دساتير التحرر 71
المطلب الرابع: الموجة الرابعة: دساتير الدمقرطة 72
المبحث الرابع: محتوى الدساتير..... 73
المطلب الأول: إعلان الحقوق: مقتضيات متعلقة بحقوق الإنسان..... 73
المطلب الثاني: مبادئ التنظيم الاقتصادي والاجتماعي 74
المطلب الثالث: المقتضيات المتعلقة بتنظيم المؤسسات واختصاصاتها..... 75
المطلب الرابع: مقتضيات مختلفة 75
المطلب الخامس: المقتضيات غير الدستورية في جوهرها 76
المبحث الخامس: وظائف الدستور..... 76
المبحث السادس: وضع الدستور 77
المطلب الأول: حالات وضع الدستور 77
الفقرة الأولى: نشأة دولة جديدة 77
الفقرة الثانية: استقلال دولة موجودة 78
الفقرة الثالثة: تغيير النظام السياسي للدولة..... 79
المطلب الثاني: السلطة التأسيسية وطرق وضع الدستور 79
الفقرة الأولى: السلطة التأسيسية..... 79
الفقرة الثانية: طرق وضع الدستور..... 80
المطلب الثالث: التجربة المغربية في وضع الدستور 86
الفقرة الأولى: الفكرة الدستورية في المغرب: البدايات..... 86
الفقرة الثانية: مشاريع دستورية قبيل الحماية: مشاريع الإصلاح..... 87
الفقرة الثالثة: دستور الثورة الريفية: دستور جمهورية لم تدم طويلا..... 90
الفقرة الرابعة: الحركة الوطنية وفكرة الدستور: الاستقلال قبل الدستور 92
الفقرة الخامسة: محمد الخامس: الملكية الدستورية والدستور من التحفظ إلى التأييد..... 93
الفقرة السادسة: تجربة وضع الدستور في المغرب المستقل..... 93
المبحث السابع: تعديل الدستور..... 98
المطلب الأول: نوعية الدستور: الدستور المرن أو الدستور الجامد؟..... 99

المطلب الثاني: المبادرة بمراجعة الدستور: حق الاقتراح 99
المطلب الثالث: مسطرة المراجعة وسلطة تعديل الدستور 100
الفقرة الأولى: السلطة التشريعية 101
الفقرة الثانية: الجمعية التأسيسية 101
الفقرة الثالثة: الشعب عن طريق الاستفتاء 102
المطلب الرابع: حدود المراجعة الدستورية 103
الفقرة الأولى: حدود زمنية: حماية الدستور زمنيا 103
الفقرة الثانية: حماية بعض أحكام الدستور: الحماية الموضوعية 104

الفصل الرابع: سمو الدستور 113
المبحث الأول: مفهوم سمو الدستور 113
المبحث الثاني: جذور مبدأ سمو الدستور 115
المطلب الأول: نظرية القانون الطبيعي 115
المطلب الثاني: نظرية العقد الاجتماعي 115
المطلب الثالث: نظرية التحديد الذاتي للسيادة 116
المبحث الثالث: آثار مبدأ سمو الدستور 116

الفصل الخامس: الرقابة على دستورية القوانين 119
المبحث الأول: التطور التاريخي للرقابة على دستورية القوانين 119
المبحث الثاني: هيئات الرقابة على دستورية القوانين 121
المطلب الأول: مراقبة دستورية القوانين من طرف هيئة سياسية 121
الفقرة الأولى: الرقابة السياسية الممارسة من طرف الشعب 121
الفقرة الثانية: الرقابة السياسية من طرف البرلمان 122
الفقرة الثالثة: الرقابة السياسية من طرف السلطة التنفيذية 123
الفقرة الرابعة: الرقابة السياسية من طرف هيئة سياسية خاصة 124
المطلب الثاني: مراقبة دستورية القوانين من طرف هيئة قضائية 124
الفقرة الأولى: الرقابة الدستورية من طرف القضاء العادي 125
الفقرة الثانية: الرقابة الدستورية من طرف هيئة قضائية خاصة 126
المبحث الثالث: وقت الرقابة 126

المطلب الأول: الرقابة القبلية 126
المطلب الثاني: الرقابة البعدية 126
المبحث الرابع: نماذج من الرقابة على دستورية القوانين 126
المطلب الأول: الرقابة على دستورية القوانين في الولايات المتحدة الأمريكية 127
الفقرة الأولى: نشأة الرقابة الدستورية في الولايات المتحدة الأمريكية 127
الفقرة الثانية: أساليب الرقابة الدستورية في الولايات المتحدة الأمريكية 128
الفقرة الثالثة: عيوب الرقابة على دستورية القوانين في الولايات المتحدة الأمريكية..... 130
المطلب الثاني: الرقابة على دستورية القوانين في ألمانيا الاتحادية 131
الفقرة الأولى: تكوين المحكمة الدستورية الاتحادية 131
الفقرة الثانية: اختصاصات المحكمة الدستورية الاتحادية..... 132
الفقرة الثالثة: الأطراف التي يحق لها اللجوء إلى المحكمة الاتحادية..... 132
المطلب الثالث: الرقابة على دستورية القوانين في إسبانيا..... 133
الفقرة الأولى: تأليف المحكمة الدستورية 133
الفقرة الثانية: اختصاصات المحكمة الدستورية..... 133
الفقرة الثالثة: الأطراف التي يحق لها اللجوء إلى المحكمة..... 115
المطلب الرابع: الرقابة على دستورية القوانين في فرنسا (الجمهورية الخامسة) 134
الفقرة الأولى: تكوين المجلس الدستوري..... 134
الفقرة الثانية: اختصاصات المجلس الدستوري 135
الفقرة الثالثة: حدود المراقبة على دستورية القوانين 137
المبحث الخامس: مراقبة دستورية القوانين في المغرب..... 138
المطلب الأول: مرحلة الغرفة الدستورية (1962-1994) 138
الفقرة الأولى: تركيبة الغرفة الدستورية..... 138
الفقرة الثانية: اختصاصات الغرفة الدستورية 139
الفقرة الثالثة: محدودية دور الغرفة الدستورية في الرقابة على دستورية القوانين 140
المطلب الثاني: مرحلة المجلس الدستوري (1994-2011) 140
الفقرة الأولى: تكوين المجلس الدستوري..... 141
الفقرة الثانية: اختصاصات المجلس الدستوري 141
الفقرة الثالثة: تقييم رقابة المجلس الدستوري..... 142
المطلب الثالث: المحكمة الدستورية (دستور 2011) 142

الفقرة الأولى: تكوين المحكمة الدستورية 143
الفقرة الثانية: اختصاصات المحكمة الدستورية 144
الفقرة الثالثة: محدودية رقابة المحكمة الدستورية 145

الفصل السادس: الديمقراطية 151
المبحث الأول: مفهوم الديمقراطية وتطورها 151
المطلب الأول: تعريف الديمقراطية 151
المطلب الثاني: نشأة الديمقراطية وتطورها 152
الفقرة الأولى: الديمقراطية اليونانية 152
الفقرة الثانية: الديمقراطية الحديثة 152
المبحث الثاني: الأسس النظرية للديمقراطية 154
المطلب الأول: نظرية سيادة الأمة 154
الفقرة الأولى: مفهوم سيادة الأمة 154
الفقرة الثانية: نتائج سيادة الأمة 156
المطلب الثاني: نظرية سيادة الشعب 156
الفقرة الأولى: مفهوم سيادة الشعب 156
الفقرة الثانية: نتائج سيادة الشعب 157
المطلب الثالث: سيادة الأمة والسيادة الشعبية: من التعارض إلى التقارب 158
المبحث الثالث: أشكال الديمقراطية 159
المطلب الأول: الديمقراطية المباشرة 159
المطلب الثاني: الديمقراطية نصف المباشرة 159
الفقرة الأولى: المبادرة الشعبية 160
الفقرة الثانية: الاعتراض الشعبي 160
الفقرة الثالثة: الاستفتاء 161
الفقرة الرابعة: مراقبة المنتخب 161
المطلب الثالث: الديمقراطية التمثيلية 162
المبحث الرابع: مقومات الديمقراطية 162
المطلب الأول: المقومات السياسية والمؤسساتية 163
الفقرة الأولى: دولة القانون 163

الفقرة الثانية: فصل السلط 165
الفقرة الثالثة: العلاقة بين النتائج الانتخابية وتشكيل المؤسسات السياسية 166
الفقرة الرابعة: التناوب على الحكم 166
الفقرة الخامسة: خضوع المؤسسة العسكرية للسلطة المدنية 167
المطلب الثاني: المقومات الاقتصادية والاجتماعية 168
الفقرة الأولى: الاختلاف النظري حول أهمية المقومات الاقتصادية والاجتماعية 169
الفقرة الثانية: في بعض المقومات الاقتصادية والاجتماعية 170
المطلب الثالث: المقومات الثقافية 174
الفقرة الأولى: العقلانية 174
الفقرة الثانية: انتشار ثقافة المشاركة 175
الفقرة الثالثة: العلمانية 175
المطلب الرابع: العوامل الخارجية 176
الفقرة الأولى: معايير التعاون الدولي 177
الفقرة الثانية: البيئة الدولية لحقوق الإنسان 178
الفقرة الثالثة: مبادئ قانون انتخابي عالمي 179
الفقرة الرابعة: المنظمات الدولية الحكومية 179
الفقرة الخامسة: المنظمات الدولية غير الحكومية 180
الفقرة السادسة: التثاقف السياسي والاجتماعي 181
المبحث الخامس: حماية الديمقراطية 181

الفصل السابع: الأحزاب السياسية 187
المبحث الأول: مفهوم الأحزاب السياسية ونشأتها 187
المطلب الأول: تعريف الحزب السياسي 187
المطلب الثاني: أصل الأحزاب السياسية 188
الفقرة الأولى: الأصل البرلماني- الانتخابي للأحزاب السياسية 188
الفقرة الثانية: الأصل الخارجي للأحزاب السياسية 190
المطلب الثالث: نشأة الأحزاب السياسية في العالم الثالث 191
الفقرة الأولى: نظريات تفسير نشأة الأحزاب السياسية في العالم الثالث 192
الفقرة الثانية: غياب النشأة البرلمانية للأحزاب السياسية في العالم الثالث 192

الفقرة الثالثة: نشأة الأحزاب السياسية في المغرب..... 193
المبحث الثاني: تصنيف الأحزاب السياسية..... 194
المطلب الأول: التصنيف البنيوي 195
الفقرة الأولى: أحزاب الأطر 195
الفقرة الثانية: أحزاب الجماهير 197
المطلب الثاني: الأحزاب التي تلتقط كل شيء: تصنيف تكميلي للتصنيف البنيوي..... 200
المطلب الثالث: تصنيف جان شارلو 201
المطلب الرابع: تصنيف فيليب برو 201
الفقرة الأولى: الأحزاب الإدارية..... 202
الفقرة الثانية: الأحزاب الاحتجاجية 203
المطلب الخامس: التصنيف الإيديولوجي: اليمين/ اليسار 204
المبحث الثالث: وظائف الأحزاب السياسية..... 204
المطلب الأول: وظائف التنشئة والتعبئة السياسية 204
الفقرة الأولى: التأطير الإيديولوجي للناخبين 204
الفقرة الثانية: تعبئة الناخبين..... 205
الفقرة الثالثة: وظيفة الوساطة: التعبير عن أصوات الناخبين..... 205
الفقرة الرابعة: الوظيفة البرنامجية 205
المطلب الثاني: وظائف التنخيب السياسي 205
الفقرة الأولى: انتقاء المرشحين للانتخابات المحلية والوطنية..... 205
الفقرة الثانية: تأطير المنتخبين..... 206
الفقرة الثالثة: اختيار القادة المشاركين في تحمل المسؤولية..... 206
المطلب الثالث: وظائف الإدماج الاجتماعي وتكوين الإرادة العامة 207
الفقرة الأولى: المساهمة في تكوين الإرادة العامة 207
الفقرة الثانية: وظيفة الإدماج الاجتماعي..... 207
المبحث الرابع: النظم الحزبية 208
المطلب الأول: نظام الثنائية الحزبية..... 208
المطلب الثاني: نظام تعدد الأحزاب 209
المطلب الثالث: نظام الحزب المسيطر..... 210
المطلب الرابع: نظام الحزب الوحيد..... 211

الفصل الثامن: الانتخابات 215
المبحث الأول: تطور حق الاقتراع 215
المطلب الأول: تضييق حق الانتخاب 216
الفقرة الأولى: شرط دفع الضرائب 216
الفقرة الثانية: الشرط الثقافي 216
الفقرة الثالثة: قيد الجنس 216
الفقرة الرابعة: شرط السن 217
الفقرة الخامسة: قيد العرق 217
الفقرة السادسة: التصويت غير المتكافئ 217
المطلب الثاني: شروط ممارسة حق الانتخاب والترشيح 218
المبحث الثاني: الاختيارات والنظم الانتخابية 218
المطلب الأول: الاختيارات الانتخابية 218
الفقرة الأولى: الاقتراع المباشر أو غير المباشر 218
الفقرة الثانية: الاقتراع العلني أو الاقتراع السري 219
الفقرة الثالثة: الاقتراع على الأفراد أو الاقتراع على اللوائح 219
المطلب الثاني: النظم الانتخابية 219
الفقرة الأولى: نظام الانتخاب الفردي 219
الفقرة الثانية: نظام الانتخاب اللائحي 222
الفقرة الثالثة: الأنظمة المختلطة 231
قائمة المراجع 235
الفهرس 245

مدخل
إلى القانون الدستوري

محمد الرضواني

أستاذ علم السياسة والقانون الدستوري بكلية الناظور.
مدير مختبر الدراسات القانونية والسياسية لدول البحر الأبيض المتوسط.
رئيس شعبة القانون العام والعلوم السياسية.

من إصداراته: علم الإجتماع القانوني؛ التنمية السياسية في المغرب؛ بيوغرافيا الوزراء المغاربة؛ الدواوين الوزارية: البنية والوظيفة.

ردمك: 978-9920-35-222-2
الإيداع القانوني:2018MO0960

80 dh